



المرأة و الهجرة غير الشرعية

Women and illegal immigration

د. سعدي روفيتة

المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار قسنطينة (الجزائر)

saadirofia2013@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية البارزة، التي أخذت في التنامي الخطير بشكل ملف جدا خاصة بسبب تنوع أشكالها و ممارستها، فأصبحت المرأة تقدم على الهجرة بطرق غير مشروعة إلى جانب الرجل عبر قوارب الموت بشكل متزايد، الأمر الذي يندرج بخطر الموضوع من ناحية تأثيراته النفسية عليها وعلى تركيبة المجتمع بصفة عامة. وفي ظل الغياب شبه كلي لإحصائيات مضبوطة و دراسات في هذا الموضوع، جعلنا نرغب في طرح موضوع الهجرة غير الشرعية عند المرأة و أبعادها و تأثيراتها المختلفة	تاريخ الارسال: 25 أكتوبر 2021 تاريخ القبول: 29 نوفمبر 2021
	الكلمات المفتاحية: ✓ المرأة ✓ الهجرة غير الشرعية
Abstract :	Article info
<i>Illegal immigration is one of the prominent social phenomena that has taken on a dangerous and very remarkable growth. This is because of the diversity of its forms and practitioners. Women are increasingly migrating illegally alongside men through death boats, which portends the seriousness of the issue in terms of its psychological effects on her and on the structure of society in general. In light of the almost total absence of accurate statistics and studies on this subject, we wanted to raise the issue of illegal immigration for women and its various dimensions and effects.</i>	Received 25 October 2021 Accepted 29 November 2021
	:Keywords ✓ women ✓ illegal immigration

1. مقدمة:

للاعداد المتزايدة من البشر الساعين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل لهم ولعائلاتهم ومستوى اجتماعي واقتصادي أعلى في العمل والصحة والتعليم، وأسهمت ثورة المواصلات والاتصالات في تسهيل حصول الأفراد على فرص العمل في بلاد جديدة، و تقدر منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين الشرعيين بأكثر من 200 مليون شخص، بينما لا يمكن حصر عدد المهاجرين غير الشرعيين. (مجموعة مؤلفين، 2014، 48)

و الملاحظ على الهجرة حاليا أنها لم تعد حكرا على الرجل، أصبحت المرأة كنظيرها الرجل تلجأ للهجرة بجميع طرقها حتى غير الشرعية منها التي تتم غالبا عبر ما يسمى بقوارب الموت، فرارا من واقع معيشي مزري . فرغم خطر الموت وتنامي حالات الوفاة غرقا بسبب الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت والذين أطلق عليهم أيضا **المنسيون على قد الحياة**، إلا أننا نشاهد وبصورة مستمرة محاولات كثيرة للهجرة والفرار من البلاد بحثا عن مستقبل أحسن وراء البحر وذلك بالمخاطرة بالنفس والأسرة والحاضر مقابل مستقبل مجهول المعالم. في حين كانت تقتصر الهجرة غير الشرعية على العنصر الذكوري ، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة اقتحمت المرأة حتى قوارب الموت رغبة منها في الهجرة بأسلوب غير نظامي، ضاربة بذلك كل القيم المجتمعية والروابط الأسرية عرض الحائط. الأسباب متعددة ولكن تبقى النتيجة واحدة مفادها اللجوء إلى المخاطرة عند المهاجرين والمهاجرات أهون من البقاء في بلد المنشأ (الموت غرقا خير من حياة فاشلة)

فرغم خصوصية المرأة و سماتها الجسمية والنفسية ومكانتها الاجتماعية ونظرة المجتمع إليها، إلا أن ذلك لم يعد حاجزا أمام رغبة عدد لا بأس به من النساء في الهجرة بأنواعها، ولهذا السبب اخترنا هذا الموضوع بتناول هجرة المرأة غير الشرعية من ناحية أبعادها، دوافعها وانعكاساتها المجتمعية نظرا لما يطرحه الموضوع في حد ذاته من جدالات وانشغالات تمس قضايا المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة. وفي ظل نقص الإحصائيات والدراسات وندرتها في هذا الموضوع. فما هي

الهجرة البشرية هي إحدى الظواهر الاجتماعية القديمة قدم الإنسانية، التي تنامت بشكل كبير جدا في الآونة الأخيرة، فقد تزايد أعداد المهاجرين خاصة من دول الساحل الأفريقي إلى أوروبا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والحروب الأهلية في السنوات الأخيرة والظروف المعيشية، ولم يكن العدد فقط هو البارز في الأمر بل أيضا اتساع رقعتها من خلال هجرة أسر بأكملها من أب و أم و أبناء صغار و كبار ، هذا التنوع الكبير في الفئات المهاجرة والتنوع في البيئة التي جاؤوا منها وحتى خصائصهم الاجتماعية والمهنية، فالكامل أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها ضرورة حتمية فلا مجال للبقاء في دول لا توفر أدنى شروط المعيشة التي أصبحت باهضة جدا، وفي ظل البطالة وقلة فرص الشغل مقابل مبالغ لا تكفي لإعالة أسرهم، أو للعيش بكرامة، الفقر والظلم الاجتماعي وغياب الأمن في بعض الدول، والتقليد الذي ساهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصال وتوفر قنوات مختلفة للتواصل بين الأفراد وأدوات سريعة وآمنة للهجرة السرية الغير شرعية كلها عوامل وأسباب ساعدت على تنمية الرغبة لدى الأفراد في الهجرة.

2. الإشكالية:

حركة الهجرة بشكل عام ليست ظاهرة جديدة فالكتشافات و الفتوحات والنكبات والنزوحات الجماعية وكذا البحث عن مستقبل واعد نتج عنه أشكال متعددة للهجرة وفي حقبة مختلفة. (غزالي، 2015، 72) .

فعلى الرغم من اعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الى جانب الدول النامية وخاصة الدول العربية في شمال إفريقيا، وهي تزداد بقوة مع انتشار مظاهر التباين في مستوى الحياة، وفي طبيعة الشروط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، حيث تنتشر عوامل الدفع و الجذب السكان بقوة على قدر مظاهر التباين. (مجموعة مؤلفين، 2014، 17)

. وقد اطلق برونس مكنكلي مدير عام منظمة الهجرة الدولية على القرن 21 اسم قرن الهجرة، فالعولمة جعلت الهجرة أسهل بالنسبة

وتتربط الهجرة مع الجغرافيا السياسية، والتبادل التجاري و الثقافي.
(المنظمة الدولية للهجرة، 2017، 1)

فالهجرة ظاهرة عالمية بين بلد المهجر والبلد الأصلي وهو المبدأ أو المعيار ، وهي تعد مشكلة معقدة في إحصائها والقدرة على التنبؤ بها، فهي تتباين في سياقات وبيئات وأساليب السيطرة عليها والتحكم فيها، حيث أنها تتعدد حسب خصائص شخوص المهاجرين رجالاً ونساء هجرة شرعية وغير شرعية، هجرة قسرية أو اختيارية، هجرة أعضاء الأسرة، هجرة العمال المؤقتين، الطلاب، الكفاءات، اللاجئين.
(حنفي عوض، 2010، 198)

هذا ما يجعلها تتسم بخصائص معقدة و متنوعة تصعب من عملية التحكم فيها وفي عدد المهاجرين والقدرة على التنبؤ بها رغم سن قوانين و عقد اتفاقيات دولية للحد منها.

الهجرة اليوم بوصفها ظاهرة إجتماعية تعد أداة لتكييف مهارات أسواق العمل الوطنية والإقليمية المتغيرة بسرعة في مجال المهارات والأفراد بسبب التغيرات التكنولوجية والتغيرات في ظروف الأسواق والتحولات الصناعية في البلدان التي يتسم سكانها بالتقدم في العمر ، حيث تتيح الهجرة إمكانية تجديد القوة العاملة المتدهورة ، إضافة إلى ضخ أعمال أكثر شباباً وزيادة الدينامية والابتكار وقوة العمل.
(مجدة إمام، 2009 ، 7)

وعليه فتعرف توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، المهاجر الدولي، بأنه أي شخص غير بلد إقامته المعتاد، وتميز بين "المهاجر لفترة قصيرة" ، شخص ينتقل إلى بلد بخلاف بلد إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولكنها تقل عن سنة واحدة. و"المهاجر لفترة طويلة" شخص ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن سنة واحدة. في بعض البلدان، على سبيل المثال، غير أن هذا التعريف ليس هو المستخدم في جميع البلدان على صعيد الممارسة العملية تتبع معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين، فتطبق مثال فترات إقامة دنيا مختلفة. وتشكل الاختلافات في المفاهيم أمام إمكانية المقارنة الكاملة بين الإحصاءات الوطنية المتعلقة و التعاريف،

الأسباب الدافعة للمرأة للهجرة؟ وما تأثير ذلك وانعكاسه على حياتها وبيئتها الأسرية والاجتماعية ؟

3. مقارنة مفاهيمية:

أولاً- الهجرة:

- **التعريف اللغوي:** هجر يهجر هجراً وهجراناً وتدل على القطع، و ضبط ابن منظور التعريف بمعنى الخروج من أرض إلى أرض.
(غزالي، 2015، 29)

- **التعريف الاصطلاحي:** الهجرة بمفهومها الشائع والعام تدل على إنتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر سواء مؤقتاً أو بصفة دائمة. وقد جاء في معجم الألفاظ القرآن الكريم أن الهجرة هي انتقال المؤمن من بلد الفتنة والخوف على دينه إلى حيث يأمن دينه. (عماد بن عامر، 2004، 41)

كما عرفها الشيخ الشعراوي بقوله : " هي الانتقال من دار الظلم إلى دار العدل فراراً بالدين، كهجرة المسلمين إلى الحبشة ومعنى ذلك أن دار العدل قد يكون حاكمها كافراً متسامح يسمح بإقامة شعائر الدين لمن استوطن أرضه. (عماد بن عامر، 2004، 40)

فالهجرة في عمومها تدل على حركة الأشخاص والتي تكون إما داخلية في البلد نفسه أو خارجية دولية، و المهاجر هو الشخص الذي تمنح له تصاريح الإقامة لفترة تساوي أو تزيد عن عام واحد لأفراد مؤهلين.
(yves alpe et autres, 2007,151)

وتعبر الهجرة على حركة الأفراد و الجماعات هذه التحركات التي تعبر عن إنتقال مجموعة من الناس من بلد لآخر للبحث عن الرزق و الكسب أو البحث عن أعمال يدوية أو خدمات وظيفية يؤدونها.
(إحسان محمد الحسن، 1999، 655)

إن الهجرة الدولية ظاهرة معقدة تحتوي على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تؤثر على حياتنا. و يشمل مصطلح الهجرة مجموعة واسعة من التحركات والحالات التي يعيشها أشخاص يومياً في إطار عالم يتزايد ارتباطاً من جميع الخلفيات. وتقس الهجرة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، جميع الدول والشعوب في عصر تتعمق فيه العولمة . تستفيد منها الدول والشركات التجارية

وفي منهجيات جمع البيانات بين البلدان، عائقا بالمهاجرين الدوليين. (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، 15)
ثانيا - الهجرة غير الشرعية:

الهجرة نوعان منها الشرعية *légal migration* التي تتم بموافقة الدولتين و تحدث بين البلدين التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة، و لا يتطلب الدخول اليها الحصول على تأشيرات الدخول وفقا لأنظمتها و اجراءاتها و حاجاتها من المهاجرين، في حين الهجرة الغير شرعية *illégal migration* هي دخول البلاد دون وثائق لازمة و صالحة، و العمل دون أخذ الاذن بالاقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، داخل حدود الدولة لمضيغة، أي دون إذن و تصريح كالتعاقد مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود ، الزواج المؤقت الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على إقامة، استخدام وثائق مزورة، عدم العودة إلى البلد بعد انقضاء فترة الإقامة. (غزالي، 2015، 29)
ومن المصطلحات التي شاع استعمالها في المغرب الأقصى و الجزائر الحرقة فهي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا، و قيل أن التسمية تعود إلى أن الحراق عندما يقرر السفر عبر قارب الموت لا يحرق واثاقه فحسب بل يحرق كل ماضيه رغبة في واقع جديد. (غزالي، 2015، 31)

الحرقاة طائفة ظهرت إلى الوجود نهاية الثمانينات في القرن 20 ، عندما استبدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر و فرضت السلطات الفرنسية الفيذا، و عادة يكون الحرقاة أفواج تتكون من 12/10 شخص بقارب قوته 60/40 حصان إلى شمال أوروبا.

يختلف مفهوم الهجرة غير الشرعية عن الهجرة العادية اختلافا تاما. فهي الانتقال من مكان لآخر للإقامة به بصفة دائمة ولكن بطريقة غير نظامية وبأساليب غير قانونية وتعرض مع القوانين المحلية والمعاهدات الدولية. وتتم في الغالب عبر البحر عن طريق قوارب صغيرة بغية اختراق الحدود البحرية والوصول إلى الجانب الآخر من البحر، بحيازة وثائق مزورة، وغالبا ما يكون الأشخاص الملتحقين بالبلد المستقبل غير مقيدين أو مسجلين.

ونحن في هذه الورقة العلمية نتناول موضوع الهجرة لدى النساء بجميع حالاته سواء تم بطريقة قانونية شرعية أو بطريقة غير قانونية، فقد رغبت في دراسة الهجرة لدى النساء بشكل عام من حيث أسبابه و مدى تأثير الموضوع وانعكاساته بشكل مباشر على فئة النساء اللواتي يشكلن نصف المهاجرين الدوليين.

ثالثا - المرأة:

قال تعالى... وليس الذكر كالأنثى " آل عمران (36)، المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض. ولفظة امرأة في اللغة العربية مشتقة من الفعل مرأ، ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية، من هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان. (قنيفة نورة، 2010، 23)

المرأة عضو في المجتمع فهي شريكة في إدارة المجتمع و تحمل شؤونه، إضافة إلى أنها شريكة الرجل في تحمل المسؤولية، فإذا جمدنا دورها الاجتماعي فقد خسرت نصف طاقة المجتمع، فهي نصف المجتمع من حيث التكوين وكل المجتمع من حيث التأثير في النشأة و التكوين، فهي الأم و الأخت و الزوجة و الجدة و المعلمة و المربية و العاملة، و دورها حيوي في البناء و التنمية فأصبحت المرأة في أغلب الدول تشكل قوة ديناميكية داعمة للتطور و التحول في المجتمع.

ونحن في هذه الورقة العلمية نتناول المرأة بشكل عام دون تحديد لخصائصها سواء العمرية (السن)، أو الحالة الاجتماعية (عازبة- متزوجة- مطلقة- أرملة)، ولا بتحديد المؤهلات العلمية والمستوى الدراسي، أيضا دون تحديد ما إذا كانت عاملة أو بطالة، بمعنى النظر للمرأة نتيجة الفعل الذي قامت به وهو الهجرة إلى بلد آخر غير بلدها الأصلي بوصفها أنثى وأم وأخت وزوجة و نصف المجتمع بطبيعة الحال.

4. المرأة والهجرة غير الشرعية:

فيما يتعلق بموضوع المرأة والهجرة غير الشرعية الذي خصصنا به هذه الورقة العلمية، ففي هذا الصدد رصدنا بعض حالات الهجرة للنساء، في إطار الدراسة أو العمل أو الحروب والبحث عن الأمان. انطلاقا من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع ولعل أبرزها هو التقارير التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة. حيث أصدر صندوق

الأمم المتحدة للسكان تقرير سنوي حول حالة سكان العالم في 2006، تحت عنوان عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية. فهجرة النساء تحمل بين طياتها أيضا أخطار العبودية المعاصرة من استغلال جنسي وزج في شبكات الدعارة واستبعاد لخدم المنازل.

وفي هذا الصدد نرصد على سبيل المثال بعض النماذج الواقعية، حيث هاجرت ليديا إلى لندن المملكة المتحدة، لدراسة العلاقات الدولية والصحافة، مجالين لم يمنحان العديد من فرص العمل في وطنها، ليتونيا. اليوم، تمتلك وتدير شركة علاقات عامة، تعمل أساسا مع عملاء في المملكة المتحدة. وهي تشعر أن جزءا من نجاحها في لندن هو نتيجة تعاملها مع ثقافات مختلفة، بما في ذلك الثقافة البريطانية، التي يرجع لها الفضل في مساعدتها على فهم مختلف احتياجات العملاء في المملكة المتحدة. (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، 1)

صورة المرأة وطفلها خارج منزلها المؤقت المبني من مجموعة من الأقمشة داخل مركز مخيمات النازحين داخليا في مايدوغوري، نيجيريا. وقد التحقت بعدة أشخاص آخرين دمروا قراهم الجماعة المسلحة، بوكو حرام. (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، 1)

امرأة سورية تنظر إلى جبال الألب السويسرية، وهي على متن طائرة في طريقها إلى تورونتو. إنها أول مرة تسافر فيها على متن طائرة وهي تعتزم بدء حياة جديدة مع عائلتها في كندا. وهي من بين عشرات الآلاف من السوريين اللاجئين الذين أعيد توطينهم في كندا في عامي 2015 و2016.

رأى أكاديميون عرب أن مواقف بعض المجتمعات العربية من هجرة المرأة إلى الخارج بدأت بالتغيير، سواء عند الحديث عن الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، حتى أصبحت ظاهرة جديدة في حاجة إلى تسليط الضوء على سياقاتها لفهم أسبابها ونتائجها سواء في المغرب العربي أو في دول المشرق. الهجرة إلى الجنات الموعودة محاولة لفهم الموضوع أكثر رأت أستاذة علم الاجتماع في جامعة الدمام السعودية وجامعة تونس المنار عائشة التايب، أن هجرة الفتيات العربيات متغير مستجد بدأ يبرز مؤخرا، خصوصا ما اعتبرته ظاهرة هجرة الفتيات العربيات إلى مناطق وبؤر النزاع وانضمامه إلى الجماعات الجهادية.

وأشارت إلى أنها تشبه ولكن بسياق مختلف هجرتهم إلى أوروبا، وأكدت الباحثة على أن معالجة هذه الظاهرة يكون من خلال الإجابة عن أسئلة التنمية والتمهيش الخاصة بالمرأة العربية. (www.ijnet.org)

5. الهجرة النسوية من شمال إفريقيا إلى دول أوروبا في أرقام: إن الحديث عن حركة تنقل النساء لا يكون فقط بالاعتراف بتواجد النساء وتأثيرهن في حركة الهجرة، ولكن أيضا بتقدير التحركات التي تتم تحت زاوية أنثوية مما يعني تقدير وجهة نظر النساء وخصوصياتهن وتفردهن في أمر التنقل، إن ذلك الاعتراف المبدئي يفرض نفسه كمطلب أولي لإعادة تنشيط نماذج التفكير حول موضوع المرأة و الهجرة.

كانت المرأة تلجأ إلى الهجرة النظامية غالبا فقط، في حين برزت مؤخرا مظاهر جديدة لاقتحام النساء هن الأخريات للهجرة لجوءا إلى وسائل غير شرعية وغير نظامية للظفر بحياة أفضل (الجنة الموعودة)، للتعويض عن كل النقائص الموجودة في بلد المنشأ كانت تقتصر على الرجال والشباب غالبا. لكن تغير النظام الاجتماعي والقيم المجتمعية وبفعل تأثير العولمة والوسائل التكنولوجية وما تعمله من شحن لتفكير الأفراد ساهمت بشكل أو بآخر في هجرة النساء سواء متزوجات أو عازبات إلى أوروبا بوجه خاص.

والهجرة إلى فرنسا من دول المغرب الثلاث نتيجة ما يمثله الارتباط الثقافي القديم مع فرنسا مما يؤكد على خطورة هذا الترابط الثقافي بالنسبة للانتماء القومي لهؤلاء المهاجرين. حيث أكدت الأحداث الأخيرة وخاصة في الجزائر وما تعانيه سياسيا أن معظم العمليات الإرهابية تمول ويخطط لها من خارج الجزائر وخاصة الجالية الجزائرية المقيمة في أوروبا مما يؤثر عليهم ويصحبها ورقة ضغط على الحكومات المغاربية حيث أن عمليات طرد جماعي أو اضطهاد قد يربك اقتصاديات هذه الدول والتي تعاني من مشكلات اقتصادية و ديون تسبب لها كثير من الأزمات الاقتصادية. (عبد الطيف محمود، 2002، ص 67)

عددهن النصف من بين العدد الإجمالي للمهاجرين، وهذا التغيير الملحوظ في عدد المهاجرات كان بفعل عدة أسباب وعوامل أهمها تطور الفكر الحالي وتغير النظرة للمرأة نتيجة المطالبة بالمساواة مثلها مثل الرجل، وهذا ما جعلها تقدم على خطوات جريئة بالرغم من خطورتها وانعكاساتها عليها وعلى أسرتها نتيجة عدم ضمان المستقبل في البلد الأصلي .

بلغت نسبة النساء المهاجرات منذ بداية القرن 21 ما يقارب نصف عدد المهاجرين بنسبة 49.6 % ، ما يقارب 94.5 مليون امرأة مهاجرة، وذلك حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان 2005، ومعظمهن غير مسجلات ببلدان الاستقبال الهجرة في المغرب الأقصى تضاعفت ب 6.6 % بين 1992-2002، حوالي 87 % من العدد العام للمهاجرين من المغرب الأقصى نحو إيطاليا، و 47 % نحو كندا عام 2006. في الجزائر بلغت 1008 حالة من 2500 حالة دخول إلى كندا وتسجل نسبهن في فرنسا 42 % في العدد العام للمهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا وفي تونس ارتفعت من 9 إلى 30 % في المجموع العام ووصلت 36 % عام 2008 مقابل 64 % ذكور.

كما نشهد اليوم اقتحام فاعلين جدد في الهجرة غير الشرعية وهن النساء والتي كان يعتقد أن الرجال هم العنصر الأساسي فيها بحسب المكيال الشعبي تتطلب من المقبلين عليها قدرة بدنية و طاقة كبيرة لتحمل المصاعب و قد أظهرت الحراقات جانبا كبيرا من الشجاعة في مجازفتهم هذه، وتخطيهم الحواجز للوصول إلى أوروبا بحثا عن ظروف أحسن لم يجدوها في بلدهن الأصلي. (صبيحة كيم، 2018، 2) وقد أعلنت المنظمة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان LADHD عن وجود حراقات بالقوارب عندما قبضت شرطة السواحل على المقبلين على الهجرة غير الشرعية وقدرت عددهم بنحو 3109 شخص من بينهم 30 حراقة في عام 2017. ومع انه تم إيقاف حالات عديدة منهن، إضافة إلى تتبعن في عرض البحر ، لازالت ظاهرة الحراقات غير مرئية في المجتمع الجزائري لعدم تقديم أي أرقام خاصة بهن في التقارير السنوية لشرطة الحدود. ومع ذلك لم يعتبرن

في معظم المناقشات حول الهجرة، تتمثل نقطة البداية عادة في الأرقام. ويبلغ التقدير العالمي الحالي نحو 244 مليون مهاجر . في العالم في عام 2015 ، أي ما يعادل 3,3 في المائة من المهاجرين. (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، 2)

الحديث عن المرأة المهاجرة يعني حوالي 50 % من المهاجرين الذين يفوق عددهم 191 مليون ، وتكون المرأة المهاجرة إما مربية أو ممرضة، أو خادمة في المنازل، نادلة أو عاملة في المزارع أو فنانة، ومنهن من ينج بهن في تجارة الجنس ويصبحن عرضة للمتاجرة والتهريب والاستغلال . (www.swissinfo.ch/ara)

كما أنه توجد هناك علاقة وثيقة بين الهجرة وعمر المهاجر. حيث وجد أن الشباب هو أكثر المجموعات السكانية ميلا للهجرة. لذا فإن العلاقة بين عمر الهجرة وعمر المهاجرة علاقة عكسية فكلما كان السن صغيرا تزايدت إمكانية الهجرة.

وتنطبق هذه العلاقة على الهجرة العربية وإن تفاوت الوضع بين البلاد. فيتميز المهاجرون من شبه الجزيرة العربية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصغر السن حيث لا يتجاوز ثلاثة أرباعهم 35 سنة و 50 % منهم أقل من 25 عاما، وهو ما يرتبط بهجرة العديد منهم للدراسة والتحركات قصيرة الأجل. بينما يتميز المهاجرون من مصر والجزائر وليبيا وتونس بارتفاع أعمارهم فنجد 20 % منهم أكبر من 65 سنة و 30-40 % أكبر من 55 سنة. وهو ناجم عن أن الكثير منهم هاجر في فترة الشباب واستقروا هناك. (ماجدة إمام، 202، ص 7-8)

إن الهجرة الدولية هجرة واسعة النطاق بل ويتسع نطاقها كل يوم (زيادة بمقدار 35 مليونا خلال فترة 1990-2005 فقط) وسوف يتزايد هذا النطاق عبر الزمن . أن إجمالي المهاجرين في العالم بمعنى إجمالي عدد الأفراد الذين يعيشون خارج الأوطان محل ميلادهم، يقدر بأكثر من 180 مليونا، وهو ما يعادل 3 % من سكان العالم. (مجدة إمام، 2009، 11)

نحن الآن أمام مصطلح جديد القي عليه تأنيث الهجرة وذلك نظرا لتزايد ملفت للانتباه في عدد النساء المهاجرات عبر العالم، حيث قارب

وقد أردنا في هذا السياق عرض نسب و أعداد المهاجرين بصفة عامة من الجنسين (ذكور وإناث) على الصعيد الدولي عبر عدة سنوات كما هو موضح في الجدول الموالي:

فاعلات في هذا الحراك بل نظر إلى فعلهن على انه لا أخلاقي وبمس المجتمع وتركيبته. (صبيحة كيم، 2018، 102)

المهاجرون الدوليون 1970-2015

السنة	عدد المهاجرون	النسبة
1970	84.460.125	% 2.3
1975	90.368.010	%2.2
1980	101.983.149	%2.3
1985	113.206.691	%2.3
1990	152.593.212	%2.9
1995	160.801.752	%2.8
2000	172.703.309	%2.8
2005	191.269.100	%2.9
2010	221.714.243	%3.2
2015	243.700.236	%3.3

المصدر: 2015 UN DESA and 2008

واليمن وليبيا وغيرها، واستبعدت كون فئاتها المهاجرة في الأوضاع الحالية تتعلق بحالات اللجوء إلى الهجرة. (مجلة الإنسان، 2016، 22)

وفي دراسة لمحمد غزالي منطلقاً من معاينة تقارير صحفية حول الهجرة خاصة السرية وفيما يتعلق بالجنس وجد أن 90.47% من المهاجرين ذكور وهذا أمر متوقع و يعكس تأثير الطبيعة الانتقائية للهجرة بالنسبة للجنس و العمر، وبالرغم من كل هذا فالتغيرات الطارئة في المجتمع الجزائري، غير أن الهجرة السرية لم تعد حلماً ذكورياً و مشروعاً يخص الرجال القادرين على خوض معترك البحار، لقد أضحت الهجرة قضية تشغل بال النساء، خاصة بعد استئثار فكرتها -الهجرة السرية، حيث بلغت نسبة الاناث 4.76% فالراغبات في الهجرة من الاناث يعشن على هامش المجتمع فهن مطلقات و أرامل و عوانس و زوجات مكسورات الخاطر و حوامل ووجودهن على ظهر القوارب العابرة، قد يجعلهن عرضة للممارسات التي تتم على قيم المجتمع الذكوري و نظرتة الى المرأة المغامرة التي تفتقر الى قوامه الرجل،

النسب واضحة في الجدول أعلاه، حيث تزايدت النسبة خلال العشرية الأخيرة سنة 2010 و 2015، وذلك راجع إلى عدة عوامل وأسباب لعل أهمها هو الأسباب السياسية وانتشار الحروب والمشاكل الأمنية في بعض البلدان عبر العالم.

كما أن نسب وعدد الراغبين في الهجرة بصفة دائمة إلى دولة بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية 15 - 29 سنة 20% في عام 2015.

لكنها ارتفعت وفق تقرير منظمة العمل الدولية في عام 2016 في الدول العربية من 21% في عام 2009 إلى 28% في عام 2015. وتتقاطع نتائج المؤشر العربي مع عدد من تقديرات هذه المنظمة، وكذا البحوث الميدانية التي أنتجها عدد من البحوث

. لكنها تظهر نسبة مرتفعة نسبياً عموماً، ممن يرغبون في الهجرة. في 2016، وهي 35% لمن هم في الفئة العمرية الشابة 18-35، لا شك في أن هذه النسبة سترتفع ارتفاعاً مفرطاً فيما لو أُدرجت في الاستطاعة البلدان التي تشهد نزاعات أهلية طويلة أو حادة مثل سورية

أربع سنوات (1997-2001) بنحو 3923 شخص مفقود وهو عدد كبير جدا. (مجموعة مؤلفين، 2014، ص14)

وفي ألمانيا على الرغم من القوانين المشددة إلا أن أكثر من 4 ملايين منزل يلجأ إلى تشغيل عمال غير شرعيين، وذلك حسب دراسة أجراها معهد الاقتصاد الألماني في مدينة كولونيا 2009، وعلى امتداد السواحل الليبية على البحر المتوسط، تقدر السلطات الإيطالية العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من ليبيا وحدها بـ 1.5 مليون مهاجر، معظمهم من دول الشمال الأفريقي فضلا عن الدول الأفريقية الأخرى لاسيما الصومال إريتريا تشاد و إثيوبيا.

وفي تصريح الفريد الونسو وهو ضابط اسباني أن 50 % من المهاجرين الغير شرعيين هم مغاربة، و 50 % المتبقية من شتى دول العالم. (مجموعة مؤلفين، 2014، ص20)

6. دوافع الهجرة النسوية و انعكاساتها:

لقد بقيت الهجرة غير المشروعة إلى وقت قريب قائمة على هجرة الذكور غير المتزوجين، إلى أن تستقر أوضاعهم القانونية والاجتماعية في البلد الذي هاجرا إليه، ثم يقدمون على الزواج بوصفه المشروع الحوري في حياة الشباب، غير أن الصعوبات التي أخذت تضعها السلطات الرسمية، وخاصة في الدول المستقبلية للمهاجرين، دفعت إلى ضرورة التساهل مع النساء لاعتبارات إنسانية وأخلاقية، فقد ظهرت بقوة هجرة النساء، وهجرة الأطفال، كما ظهر استخدام حالات الزواج من أجنبية لفترة مؤقتة ريثما يتم استكمال الشروط اللازمة للإقامة في البلد المهاجر إليها. ولأن عدة دول استنتت في اتفاقياتها الأطفال من الترحيل إلى بلدانهم الأصلية لما يتعرضون له من أخطار تهدد حياتهم وتنشئتهم الاجتماعية، فالقانون الاسباني مثلا لا يسمح بإعادة الأطفال مما دفع الكثير من النساء إلى الهجرة رفقة أطفالهن لما في ذلك من ضمان لهن، وقد تندفع نساء أخريات أيضا إلى الإسراع في الهجرة قبل الولادة لاعتقادهن أن توقيفهن من قبل السلطات الأوروبية وهن في مرحلة الحمل يضمن لهن الاستمرار في الهجرة و يعطيهن الحق في اكتساب شرعية الإقامة، نظرا لأن الطفل مشمول بالرعاية مع أمه حتى لو لم يكن قد ولد بعد. (مجموعة مؤلفين، 2014، ص25)

قد تضطر المرأة إلى الهجرة ومغادرة الوطن الذي تقيم فيه نتيجة ظروف قاهرة أو ضغوطات عديدة، ولعل أبرزها البحث عن الأفضل في بلد المهجر، فتتعدد وتتعدد الأسباب المساعدة على الهجرة لدى النساء

فصورة المرأة انقلت من نسق التنميط المعتاد، إذ تعددت تجارب النساء و اختلفت نظرتهم إلى الحياة إلى موقعن في المجتمع. (غزالي، 2015، ص171)

ابرام فرنسا اتفاقيات شراكة تخص هجرة اليد العاملة من دول المغرب العربي في بداية الستينات، إلا أنه وإبان النصف الثاني من عقد السبعينات تقلصت الهجرة الجزائرية نتيجة تازم الأوضاع الاقتصادية العالمية على إثر الازمة البترولية 1974، مما جعل الدول الأوروبية تشدد إجراءات الهجرة، وفي نفس السنة أعلنت فرنسا إيقاف الهجرة والدانمارك و السويد 1973، و إيقاف النرويج للهجرة 1974، فتعد سنة 1974 سنة تحول مرجعية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى أوروبا مما شجع على بروز الهجرة السرية غير الشرعية (غزالي، 2015، ص73) تزايد ملحوظ في الهجرة الجزائرية خاصة في السواحل الغربية و الشرقية للبلاد من الفترة الممتدة بين 1996/2007، التي سجل فيها معاناة 114 قضية و توقيف 1071 شخص، و حسب التقارير أعمارهم بين 18 و 40 سنة، بما فيهم القصر، فقد تم توقيف سنة 2007، 23 شابا أقل من 18 سنة و 742 شخص أعمارهم بين 18 و 28 سنة، و توقيف 279 شخص تتراوح أعمارهم بين 29 و 40 سنة، اما فئة أكبر من 40 سنة فتم توقيف 27 شخص من مختلف شرائح المجتمع (طلبة: 17، بطالين: 843، 137 عامل، 69 يمارسون نشاطات حرة و 5 موظفين، واعتبرت الجزائر من بين 19 دولة أفريقية أصلية للمهاجرين السريين الذين تم نزولهم على شواطئ جزيرة صقلية في 2004 رفقة بنغلاديش، الصين، مصر، كوت ديفوار، إريتريا، إثيوبيا، باكستان، العراق، إيران ليبيا، السودان، تونس... (غزالي، 2015، ص75)

يصل حجم الهجرة غير الشرعية، وفق تقديرات منظمة العمل الدولية على مستوى إجمالي العالم إلى نحو 15 % من إجمالي المهاجرين في العالم، و بحسب تقديرات الأمم المتحدة يصل حجم الهجرة غير المشروعة إلى نحو 180 مليون شخص، وتقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنحو مليون و خمسمائة ألف مهاجر.

وفي هذا الصدد يجد الباحث الاسباني يورن زو أن عدد المهاجرين المغاربة في اسبانيا حاليا يزيد عن 200 ألف شخص، و يقدر عدد المهاجرين السريين بنحو 12 ألف شخص سنويا، ويقدر بعض العلماء عدد الأشخاص المفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية خلال

وتختلف باختلاف العوامل والبيئات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث بينت دراسة فولر التي راجع القيمون عليها 100 تقرير صحفي حول الهجرة في وسائل إعلامية مختلفة، أن المواضيع المنشورة تركز على الأمن القومي والصراع والأزمة، فيما تندر التقارير التي تنطرق إلى تأثير الهجرة على النساء. حيث أن مقالين فقط من أصل 100 تقرير يركزان على قضايا تؤثر بالنساء مباشرة، مثل الصحة الإنجابية والعنف المنزلي. يقل ذكر النساء عن الرجال بمعدل النصف في التقارير الصحفية. وقد أظهر تقرير نشر في المؤسسة البحثية الأمريكية حول الاقتصاد إن النساء المهاجرات يلعبن أدواراً مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية كرائدات أعمال أو متخصصات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما أنهن ساعدن في تحفيز النمو الاقتصادي والابتكار. علاوة على هاته الأسباب نذكر أيضاً:

✓ الرغبة في لم الشمل الأسري في بلد المهجر.

✓ العنوسة والعزوف عن الزواج.

✓ الظروف المادية والاقتصادية.

✓ ارتباط الهجرة بالدراسة التي سرعان ما تتحول إلى هجرة دائمة أو زواج

✓ تغير نظام القيم السائدة في المجتمعات العربية خاصة عند الحديث عن هجرة الفتاة العازبة.

✓ تغير طرق التفكير وتحرر المرأة من القيود والروابط المختلفة خاصة الأسرية وتغير الأدوار الاجتماعية.

✓ المشكلات الأسرية وكثرة المتطلبات المادية في مقابل الدخل الضعيف. (مجلة إمام، 2009، ص 19)

تعد نسبة البطالة (الشق المتعطل من قوة العمل) بين الشباب في الدول العربية عالية جداً وتصل إلى حوالي 25 %، وهي تمثل ضعف المعدل العام للبطالة في المجتمع عموماً، والبالغ 12.2 % . وخاصة تزايد معدل البطالة بين الشباب المتعلم، إذ يلاحظ أن البطالة بين الأميين أقل منها بين المتعلمين، وهي أقل بين حملة الشهادة الابتدائية عنها بين الحملة المؤهلات الثانوية والجامعية.

تزايد نسبة الشباب المشتغل في القطاع غير الرسمي أو غير المنظم حيث يمثل هذا القطاع بكل عناصر الإحباط والاستيلاء، لانتقاده إلى أبسط شروط بيئة العمل التي يمكن أن تحقق حداً أدنى من الأمن النفسي والصحي والمادي والاجتماعي. (مجلة إمام، 2009، 12)

التقليد والمحاكاة كتعبير عن ظاهرة انتقال وانتشار أنماط السلوك الاستهلاكي عبر الحدود الدولية، وعبر التكوينات الاجتماعية المحلية، وفي البداية كان أثر التقليد منصباً على التأثير بأنماط الإنفاق الاستهلاكي من الدول الغنية المتقدمة إلى البلاد النامية، ثم أصبح استخدام المصطلح أكثر تداولاً، تحت تأثير التقدم التكنولوجي وخاصة من حيث حيازة السلع والأجهزة بغرض التسلية أو الاستخدامات المنزلية، وفرض هذا المتغير تطلعات اجتماعية متنامية. وتم التعبير عن ذلك عبر آليات الحراك الاجتماعي، ويتضح أثر التقليد والمحاكاة كسلوك حاكم لأنماط الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية... وكل ذلك يعد من العوامل الدافعة للهجرة حيث يتطلع الشباب إلى حياة أفضل في ظل الانفتاح على العالم وثورة التوقعات المتزايدة وانتشار أنماط الاستهلاك ذات الطابع الغربي في المجتمعات النامية، فالحد الأدنى لتحقيق متطلبات الشباب هو إيجاد فرصة عمل توفر له الحد الكافي من مستوى معيشي لائق وتكوين أسرة. ولما كانت هذه الفرصة غير متاحة فليس أمام الشباب سوى هذا الطريق المليء بالمخاطر التي يضطر لها مغامراً بحياته في سبيل تحقيق نوعية الحياة الأفضل. (مجلة إمام، 2009، 14)

علاوة على عوامل الجذب إلى دول أوروبا التي تعد من الأسباب والمغريات نذكر منها:

- 0 نقص عدد السكان في بعض المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بسبب انخفاض معدل المواليد وزيادة عدد المسنين وتجنيد الشباب للحرب. (حنفي عوض، 2010، ص 211)
- 0 مضاعفة الجهود المنظمة لقوى العمل كإحالة إلى التقاعد المبكر وتخفيض ساعات العمل.

O انتشار المهن الفتية مما يتماشى مع التطور التكنولوجي وقصور سوق الخدمات. (حنفي عوض، 2010، ص212)

كما تجتمع على النساء الضغوط بسبب تعدد أدوارهن والتمييز ضدهن وعوامل أخرى مجتمعة من الفقر والجوع وسوء التغذية وإجهاد العمل والعنف الأسري والعنف الجسدي و النظرة الاجتماعية للمرأة مما يؤثر على الصحة النفسية لديهن. (أبو اسعد، 2015، 332) أما انعكاسات الهجرة على المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة سواء ما تعلق ببلد المنشأ أو بلد المهجر فهي انعكاسات ومخلفات عديدة تغلب عليها الطابع السلبي خاصة عند الحديث عن الهجرة غير الشرعية من قبل المرأة ونذكر منها:

- المشكلات النفسية والإحباط والألم الذي ينجم عن فشل عملية الهجرة غير الشرعية.
- مشكلة الأطفال القصر.
- الاضطرابات الجنسية والعنف الجسدي والجنسي الذي قد يتعرض له النساء أثناء أو بعد عملية الهجرة.
- ترايد خطر الجرائم العابرة للدول .
- تغير في البناء الوظيفي في الأسر نتيجة فقدان أحد أهم أركانها وهي المرأة.
- مشكلة البطالة والتشرد.
- اختلال في النمو الديمغرافي
- تراجع اليد العاملة النسوية.
- إن جميع المهاجرين عرضة للانتهاك والاستغلال ، إلا أن المهاجرات النساء أكثر عرضة للخطر بشكل خاص. حيث تمثل النساء والفتيات 71 بالمائة من جميع ضحايا الاتجار في البشر، وفقا لتقرير صادر في 2016 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن جهة مقابلة، وحسب الدراسات المستقبلية التي أجرتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، رأت أنها تكون في حاجة ما يزيد عن اثني عشر مليون شخص عن الأجانب لسد العجز في اليد العاملة على مستوى القارة.

ولم تقتصر هذه الحاجة على أوروبا فحسب بل تعدتها إلى استراليا وكندا وأمريكا وغيرها. تحسبا للمنافسة الاقتصادية نظرا لما للاقتصاد من أهمية قصوى في السيطرة والنفوذ. لذا كل دولة أسرع إلى تحديث سياستها نحو الهجرة بحيث يمكن التحكم في الأعداد المتزايدة التي تفد إليها وصار الاتجاه إلى اليد العاملة ذات الخبرة والتأهيل (حسين بلحسين، 2003، 44) والواقع أن ما كتب عن دور العمالة النسائية المهاجرة عابرة الحدود الدولية دائما ما يثير قضايا سلبية خاصة فيما يتصل بالتمييز بين الجنسين والاستغلال الاقتصادي كمهاجرات ومشكلات الخصوبة وصحة الإنجاب، إلا أن ذلك لا يعني الجوانب الإيجابية مثل الاستقلال عن السلطة الأبوية في المجال الاقتصادي والسياسي. (عبد الليف محمود، 2002، 232) وبمنظرة تاريخية لحركة الهجرة الواسعة للعمالة النسائية نجد مظاهر نشاها منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأن أول الدول المصدرة لهذه العمالة في الخدمات المنزلية هي الفيليبين وبعدها اندونيسيا يليها الصين مؤخرا. (حنفي عوض، 2010، 234)

ومع أن الكثير من المهاجرين يصلون بسلام إلى البلدان التي قصدوها ويندمجون في المجتمعات المحلية الجديدة. يتحمل آخرون مشقات جمة يمكنها أن تضر بالسلامة الجسدية للمهاجرين وعائلاتهم وصحتهم العقلية ورفاهيتهم وكثيرا ما يمر المهاجرون عبر مناطق تدور فيها نزاعات مسلحة أو حالات عنف أخرى حيث يمكن أن يعلقوا. ويتخذون طوال مسيرتهم هدفا سهلا لإساءة المعاملة والاستغلال . ويواجهون مخاطر أخرى لا تحصى. ويفقد بعض المهاجرين الاتصال بعائلاتهم ويعاني الكثيرون من حوادث أو ا/راض لا يستطيعون الحصول على الرعاية الطبية. ويموت الآلاف من المهاجرين سنويا تاركين عائلاتهم (مجلة الإنسانية 2016 ، 9) .

7. بعض الاستراتيجيات الموصى بها لحماية المهاجرات:

انطلاقا مما تم طرحه حول المرأة والهجرة، ومن خلال ما تم تناوله من دراسات وتقارير دولية اهتمت بالبحث أساسا في مدى خطورة الموضوع نتيجة الزيادة الرهيبة في أعداد المهاجرات -على الرغم من

خامسا: تعزيز توليد المعرفة والتوعية بشأن الأبعاد الجنسانية للهجرة في أفريقيا، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والأدلة المستجيبة للمنظور الجنساني وتحليل الاتجاهات الراهنة للهجرة في أفريقيا.

سادسا: دعم جمعيات وشبكات المهاجرات، وتعزيز أصواتهن في عمليات حوار السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية.

سابعا: اتخاذ خطوات فعالة لمكافحة التجار بالمهاجرين وتهريبهم، وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة التي تستهدف على وجه التحديد النساء والرجال المهاجرين وجعلهم ضحايا.

ثامنا: ضمان المعاملة الكافية وإمكانية اللجوء إلى العدالة في سياق صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، للنساء والرجال والأطفال ممن وقعوا ضحايا للاتجار والاسترقاق الجنسي.

تاسعا: الترويج لحملات إعلامية/ تثقيفية لزيادة الوعي بشأن البعد الجنساني للهجرة بين المهاجرين، والمتضررين من الهجرة، وصانعي السياسات والموظفين المعنيين بالهجرة، وال سيما في إدارة عملية الهجرة. (منشورات الاتحاد الإفريقي، 2018، 42-43)

وفي ضوء اهتمام اليونسكو بوضع المهاجرات في المهجر، عقدت عدة ندوات دولية بجامعة برلين، تناولت القضايا الاجتماعية والثقافية والمهنية، وخرجت الندوة بتوصيات حول وضع أهمية الصراع الثقافي، والتغيير الاجتماعي وتعاقب الأجيال، والتنشئة المهنية، والأسر الفقيرة، وأنماط الأسرة واتجاهات الجيل الحال نحو الهوية الثقافية. (حنفي عوض، 2010، 231)

وقد تم عقد ندوة مشتركة مع اليونسكو والمركز الأوروبي للبحوث في اسبانيا في أواخر التسعينات وشملت عدة محاور أهمها نوع الجنس، والطبقة، والعنصر، والاستبعاد من سوق العمل وكشفت على أن دور النساء في البناء الاقتصادي له مكانة متدنية في سوق العمل، وأن معظم العاملات في الاقتصاد غير الرسمي فمعظمهن يعملن في خدمة المنازل أو عاملات في صناعة الملابس، كما أن العاملات في المهن

قلّة و ندرة الاحصائيات و الدراسات-. بالرغم مما كانت تكتسبه المرأة من خصوصية نفسية واجتماعية محافظة، جعلتها تخرج من قوقعتها وانغلاقها على ذاتها في بلد المنشأ إلى الانفتاح على العالم خاصة بفعل ما أفرزته التكنولوجيات الحديثة و وسائل التواصل الاجتماعي. هذا ما ولد لديها رغبة ملحة في البحث عن حياة أحسن، لكن هذا الانفتاح وهذه الوضعية التي جعلت من المرأة محل جدال كبير يستدعي إيجاد حلول و استراتيجيات جديدة للتعامل مع النساء المهاجرات وضمان حقوقهن في بلد المهجر، ولعل أبرز ما تم التوصل إليه في هذا السياق نجد ما يلي:

أولاً: إجراء البحوث من أجل التوصل إلى فهم أعمق للديناميات الجنسانية للهجرة، مما يُمكن صانعي وممارسي السياسات من تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال المهاجرين، مما يعزز ما يلي: الفوائد التي يمكن أن تعود على المرأة والرجال، نتيجة لمشاركتهم في الهجرة. مساهمة النساء والرجال المهاجرين في رفع مستوى معيشة أسرهم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المضيفة/ المُرسلة، وفي القارة عموماً. كما أنه سيدفع صانعي وممارسي السياسات إلى معالجة القضايا التي تؤثر سلباً على المهاجرين بسبب نوع الجنس.

ثانياً: تعزيز الاستجابات للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات المهاجرات، ولا سيما ضمان احترام احتياجاتهن الصحية وحقوق العمل وحقوق الإنسان. وينبغي إدماج المنظور الجنساني في جميع سياسات واستراتيجيات وبرامج إدارة الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والاعتراف بوكالة المرأة في مجال الهجرة، وتعزيز تمكينها وقيادتها، والابتعاد عن النظر إلى المهاجرات في المقام الأول من عدسة الضحايا.

ثالثاً: وضع سياسات الهجرة التي تسمح للنساء والرجال بالهجرة من أجل العمل من خلال قنوات آمنة ونظامية.

رابعاً: التأكد من أن المبادرات والبرامج المتعلقة بإدارة الهجرة ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية في أفريقيا تسترشد بتحليل النوع الاجتماعي وتُنفذ بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية (منشورات الاتحاد الإفريقي، 2018، 20)

6. رفعت عبد الحليم الفاعوري، (2007)، دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، المملكة المغربية، المملكة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات.
7. سامر جميل رضوان، (2007) الصحة النفسية، الطبعة الثانية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
8. طالح مختاري، نصيرة، (2018)، الهجرة نحو الخارج لدى الطلبة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35.
9. عبد اللطيف محمود، (2002)، الهجرة وتحديده الأمن القومي العربي، القاهرة، مركز الحضاري العربي.
10. عماد بن عامر، (2004)، الهجرة إلى بلاد غير المسلمين، حكمها ضوابطها وتطبيقاتها، رسالة ماجستير، الجزائر دار التراث ناشرون ودار ابن الحزم،.
11. غزالي، محمد، (2015)، الهجرة السرية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
12. قنيفة نورة، (2010) المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بولاية قسنطينة. أطروحة دكتوراه علوم، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة.
13. مجدة إمام، (2009)، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات.
14. مجموعة مؤلفين، (2014)، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الطبعة الأولى، الأردن، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، دار الحامد للنشر والتوزيع.
15. الهجرة البحث عن مكان تحت الشمس، مجلة الإنساني، العدد 60، 2016.
16. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، (2017)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2017، الناشر المنظمة الدولية للهجرة
17. www.swissinfo.ch/ara
18. <http://www.bridge.ids.ac.uk/bridge-publications/cutting-edge-packs/gender-and-migration>
19. Eyves et autres, (2007), lexique de sociologie, paris, dalloz.
- الحرّة معظمهن من حملة المؤهلات التي تشكل ظاهرة استنزاف العقول. (حنفي عوض، 2010، 232)
8. خاتمة:
- سابقا كانت الهجرة لدى النساء مرتبطة بالتفسير الاجتماعي فقط وهو التجميع الأسري ولم الشمل، أي حصرها في أسباب أسرية وغياب الوصم الاقتصادي لهجرة المرأة كعنصر فاعل في مختلف الميادين من عمل ودراسة وتنمية مجتمعية. إلى حين بروز الهجرة المنفردة منذ ثمانينات القرن 20 التي أكدت عكس ذلك، حيث اخترن الهجرة نحو أوروبا بشكل مستقل وبكامل إرادتهن.
- ورغم غياب شبه كلي لإحصاءات حول عدد ونسب النساء المهاجرات وندرة الدراسات حول الموضوع، إلا أنها أخذت حيزا في هذه الظاهرة التي تكاد تكون بشكل يومي من قبل أعداد كبيرة من المهاجرين و المهاجرات خاصة في منطقة المغرب العربي.
- وعليه نستخلص أن الهجرة غير الشرعية لدى المرأة -بوجه خاص- من المواضيع التي تفرق الجميع بما يحتويه من خلفيات و أبعاد تحتاج وتستدعي من كل الفاعلين و المتمرسين التدخل لوضع آليات للمعالجة و الوقاية وحماية المهاجرات وتدعيمهن في بلدانهم الأصلية أولا وفي بلدان الجذب أيضا. وهذا الأمر يطرح عدة تساؤلات تحتاج إلى دراسة معمقة وتحليلية و متابعة نفسية واجتماعية و تربوية و قانونية للوصول إلى حل مناسب للتكفل والحد من الظاهرة.
9. قائمة المراجع:
1. احسان، محمد الحسن، (1999)، موسوعة علم الاجتماع، بيروت لبنان، الدار العربية للموسوعات.
2. أحمد عبد اللطيف أبو اسعد، (2015)، الصحة النفسية منظور جديد، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
3. الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل 2018-2027، إثيوبيا، الاتحاد الإفريقي.
4. حسين بلحسين، (2003)، ظاهرة الهجرة، تيزي وزو (الجزائر)، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.
5. حنفي عوض، (2010)، المشكلة السكانية وتحديات البقاء (بركان بشري)، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.